الغرفة استقبلت وفداً تجارياً من «غرفة الأحساء»

2,5 مليار دولار التبادل التجاري بين الكويت والسعودية بنهاية 2018

■ الوزان: مليارا دولار الصادرات السعودية للكويت عام 2018.. وهي الأعلى على الإطلاق

باهي أحمد

أكد النائب الأول لرئيس غرفة التجارة والصناعة عبدالوهاب الوزان ان العلاقات السعودية ـ الكويتية تتميز عن غيرها من العلاقات بعمقها التاريخي، كما تتفرد بمميزات غير متوافرة بين بقية دول العالم، فضلا عن توفر الرغبة الصادقة في تقوية هذه العلاقات والارتقاء بها إلى آفاق واسعة من التعاون الثنائي الذي يعود بالمنفعة على الشعبين الكويتي والسعودي.

وأشاد الوزان بخصوصية علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين وإدراكها لأهمية الدور الريادي والقيادي للقطاع الخاص في تأهيل القطاعات الاقتصادية لتكون قادرة على نسج شبكة عريضة من المصالح المتبادلة وبناء شراكة تنموية تسهم في تحقيق الرفاهية للشعبين.

ولفت الى انه على الرغم من المتغيرات الدولية والمستجدات الطارئة على الساحة الاقتصادية لدول المنطقة، يسعى الطرفان دوما إلى بحث سبل تطوير وتنمية أوجه التعاون القائمة والاستفادة من الفرص والمزايا المتوافرة لإقامة المشاريع الإنتاجية والاستثمارية المشتركة بين مؤسسات القطاع الخاص، الى جانب النظر في إمكانية إقامة وتطوير الشراكات التجارية والصناعة المستقبلية.

وأشار إلى أن الاحصائيات الكويتية الرسمية لعام 2018، تكشف عن ان السعودية تحتل منزلة الشريك التجاري الخامس في قائمة الدول المستوردة من الكويت، والشريك التجاري السادس في قائمة الدول المصدر للكويت، حيث شهد حجم التبادل التجاري بين البلدين نموا خلال السنوات الخمس الماضية يقدر بحوالي 13,6٪، وبلغ عام 2014 نحو 2,2 مليار دولار قبل أن يصل مع نهاية 2018 إلى اكثر من 2,5 مليار دولار، وقد بلغت الصادرات السعودية للكويت اكثر من 2 مليار دولار عام 2018، حيث تعد الأعلى على الإطلاق، في حين بلغت الصادرات الكويتية للسعودية نحو 550 مليون دولار خلال العام ذاته.

عبدالوهاب الوزان مكرما عبداللطيف العرفج

وأشار الوزان إلى أنه انطلاقا من حرص الكويت على تذليل كل المعوقات التي تعترض زيادة حجم التبادل التجاري بين الدولتين، فإنه يجب أن تقوم السعودية بالنظر إلى ما قامت به هيئة الغذاء والدواء من فرض إجراءات جديدة على الواردات من المنتجات الغذائية والدوائية، حيث تم فرض متطلبات وإجراءات لاعتماد الجهات الرقابية الرسمية والمنشآت في الدول الراغبة بالتصدير إلى المملكة، لضمان سلامة هذه المنتجات، متمنيا ان تعيد المملكة النظر في هذه الإجراءات لما لها من تأثير سلبي على حجم الصادرات الكويتية إلى المملكة بشكل كبير ومباشر وإيجاد الحلول التي ترضي جميع الأطراف دون الإخلال بما نصت عليه القواعد الخليجية الموحدة والعمل وفق الاتفاقية الاقتصادية الخليجية والاتحاد الجمركي الخليجي الموحد.

ومن جانبه، اكد رئيس مجلس إدارة غرفة الأحساء عبداللطيف العرفج ان غرفة الأحساء تحرص دائما على التواصل والتعاون مع جميع الجهات والهيئات الحكومية وغير الحكومية سواء كانت داخل السعودية أو خارجها، لذلك ارتأت غرفة الأحساء ضرورة كبيرة لمد جسور التواصل والتعاون فيما بينها وغرفة تجارة وصناعة الكويت، حيث حرصت الغرفة على إرسال وفد منها يضم فريقا من أعضاء مجلس الإدارة والجهاز التنفيذي لبحث آفاق للتعاون وعقد شراكات استراتيجية تحقق الأهداف المشتركة التي نسعى جميعا إلى تحقيقها.

من جانبه، أكد مساعد المدير العام لتطوير الأعمال بهيئة تشجيع الاستثمار المباشر محمد يعقوب ان الهيئة تهدف إلى تعزيز التنويع الاقتصادي وخلق فرص عمل للعمالة الوطنية وتوسيع نطاق الأثر الايجابي على الاقتصاد المحلي واستقطاب وتشجيع الاستثمارات المباشرة الى البلاد ذات القيمة المضافة والمحفزة للابتكار. وحدد يعقوب 7 ركائز لخطة التنمية قائلا انها تبدأ بإدارة حكومية فاعلة، بيئة معيشية مستدامة، ومكانة دولية متميزة، بنية تحتية متطورة، رأسمال بشري ابداعي، رعاية صحية عالية الجودة، اقتصاد متنوع مستدام.

بدوره، قال نائب المدير العام لقطاع خدمات ريادة الأعمال والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة م.فارس العنزي، ان الصندوق يهدف إلى المساهمة في خلق فرص عمل للكويتيين في القطاع الخاص وزيادة مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المحلي والمساعدة في خلق بيئة أعمال ملائمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

«فيتش» تثبت كل تصنيفات البنك الائتماني عند +A مع نظرة مستقبلية مستقرة

الغانم: سياسات «وربة» المصرفية الحصيفة أسهمت في نقله إلى مصاف أهم البنوك بالمنطقة

■ سنواصل دعم مصادر القوة وتنويع الإيرادات وإدارة المخاطر والسيولة بكفاءة ومهنية

ثبتت وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني كل تصنيفات بنك وربة مع نظرة مستقبلية مستقرة، حيث ثبتت تصنيف عجز المصدر في الأجلين الطويل والقصير عند الفئة «+A» وF1 على الترتيب. كما ثبتت الوكالة تصنيف الدعم للبنك «SR» «1» وثبتت تصنيف أرضية الدعم «SRF» بدرجة «+A»، وكذلك ثبتت تصنيف الجدوى المالية «VR» عند الفئة «ـBB»، ويضع تصنيف تقييم الجدوى المالية «VR» في الاعتبار التمويل المستقر، والإدارة المتميزة لدى البنك، وكذلك البيئة التشغيلية المستقرة إلى حد ما في الكويت.

وأشارت وكالة «فيتش» في تقييمها لبنك وربة إلى أن تواجد البنك صغير نسبيا في السوق المحلية الكويتية، ولكنه في نمو مستمر، حيث تصل حصته السوقية الى 4,4٪ من حيث الأصول مع نهاية النصف الأول من 2019، حيث يركز أعماله على الشركات المحلية، ويستفيد من علاقته بالدولة.

شاهين الغانم

وأوضح التقرير أن مؤشرات جودة أصول «وربة» كافية مع تمتع البنك بأقل نسبة من حيث انخفاض قيمة التمويل 1,4٪ كما في نهاية النصف الأول من 2019، مؤكدا أن التغطية من الاحتياطيات كافية بالرغم من أنها أقل من المنافسين بالنظر إلى تركزات البنك، وأن ربحية البنك في تحسن مستمر.

وقال الرئيس التنفيذي في بنك وربة شاهين الغانم إن تحسن التصنيف الائتماني من قبل وكالة التصنيف العالمية «فيتش» المستمر لبنك وربة، يعكس نجاح استراتيجية إدارة البنك، والتي أثمرت عدة إنجازات جنبا إلى جنب، مع زيادة الحصة السوقية للبنك.

وأضاف الغانم أن السياسات المصرفية الحصيفة المتبعة في البنك أسهمت في نقلة نوعية للبنك، إلى مصاف أهم البنوك ليس على مستوى الكويت فحسب بل على مستوى المنطقة، ككل ما أدى إلى الثقة المتزايدة، من وكالات التصنيف، والتي يتم تأكيدها يوما بعد آخر عبر التصنيفات الائتمانية للبنك أو تأكيد بعضها.

وأشار إلى أن «وربة» سيواصل أداءه وفق الخطط الموضوعة لتعزيز مكانته، حيث يعمل بمزيد من التنسيق، والنظرة التفاضلية التي تضع في عين الاعتبار تحقيق أعلى الأرباح، مضيفا أن «وربة» سيواصل أيضا جهوده للحفاظ على أعلى مستوى ممكن من جودة الأصول، مع التركيز على مجال العمل الرئيسي، وإدارة المخاطر ومعدلات السيولة بكفاءة ومهنية.

وأفاد بأن التحسن في الأصول، وزيادة عوائد التمويل، يؤكد التطبيق العملي الدقيق للاستراتيجيات الموضوعة، والالتزام الشامل بالضوابط، والنظم والمعايير المصرفية، والرقابة المحلية والعالمية.

أسعار النفط لأعلى مستوى منذ 3 أشهر

«كامكو»: 5,3٪ ارتفاع النفط الكويتي إلى 63,7 دولاراً للبرميل

قالت تقرير صادر عن شركة كامكو للاستثمار إن أسعار النفط ارتفعت إلى أعلى مستوياتها منذ 3 أشهر بعد إقرار أعضاء أوبيك وحلفائها خفض حصص الإنتاج مجددا في الاجتماع الذي عقد خلال الأسبوع الأول من ديسمبر 2019، حيث وافقت المجموعة على خفض الإنتاج بمقدار 0,5 مليون برميل يوميا بما يرفع إجمالي كمية الخفض المستهدفة إلى 1,7 مليون برميل يوميا بدءا من الربع الأول من 2020.

إلا انه على الرغم من ذلك، أدى الارتفاع غير المتوقع للمخزون الأميركي وخاصة بالنسبة لمخزونات البنزين ونواتج التقطير خلال الأسبوع المنتهي في 6 ديسمبر 2019 إلى تعويض جزء من اتجاه سعر النفط الإيجابي. وأظهر التقرير الأسبوعي الصادر عن إدارة معلومات الطاقة الأميركية زيادة قدرها 822 ألف برميل بعد تسجيل تراجع بمقدار 4,9 ملايين برميل خلال الأسبوع الذي سبق. وتظهر البيانات الأسبوعية السابقة أن مخزون الولايات المتحدة من النفط الخام ارتفع خلال 11 من أصل 13 أسبوعا بإضافة نحو 31,9 مليون برميل إلى إجمالي مخزون الولايات المتحدة من الخام الذي بلغ 447,9 مليون برميل.

وارتفعت أسعار خام أوبيك إلى أعلى مستوياتها المسجلة في 3 أشهر، حيث بلغت 65,66 دولارا للبرميل في 10 ديسمبر 2019 بعد إعلان منتجي أوبيك وحلفائها عن تطبيق المزيد من خفض الإنتاج في الربع الأول من 2020، حيث واصلت الأسعار اتجاهها التصاعدي على مدى 6 جلسات متتالية، مسجلة نموا 5,1٪ لخام أوبيك. كما لوحظ اتجاه مشابه بالنسبة لأسعار مزيج خام برنت التي وصلت إلى 67,88 دولارا للبرميل بحلول 12 ديسمبر الجاري. هذا، وقد أعطت صفقة المرحلة الأولى التي تم الإعلان عنها بين الولايات المتحدة والصين خلال عطلة نهاية الأسبوع الماضي أملا في زيادة الطلب في الأعوام المقبلة. وشهدت متوسطات أسعار النفط في نوفمبر 2019 أكبر مكاسب تسجلها منذ أبريل 2019 في ظل تدبر السوق لخطوة تعميق خفض انتاج أوبيك وكذلك نتيجة المحادثات التجارية. حيث ارتفع سعر مزيج خام برنت من 60 دولارا للبرميل في نوفمبر 2019 ليصل في المتوسط إلى 63,1 دولارا للبرميل، مسجلا نموا بنسبة 5,7٪ على أساس شهري، في حين شهد متوسط أسعار خام أوبيك ارتفاعا 5,1٪ ليصل المتوسط إلى 62,9 دولارا للبرميل، وشهد خام النفط الكويتي ارتفاعا 5,3٪ ليصل المتوسط إلى 63,7 دولارا للبرميل.

ووفقا للتقرير، تراجع إنتاج أوبيك خلال نوفمبر 2019 بعد النمو الذي شهده الشهر الذي سبق. ووفقا لبيانات وكالة بلومبيرغ، انخفض إنتاج أوبيك بمقدار 110 آلاف برميل يوميا خلال الشهر على خلفية انخفاض الإنتاج بشكل رئيسي في أنغولا (60 ألف برميل يوميا) وإيران (40 ألف برميل يوميا) وهو الأمر الذي قابله جزئيا ارتفاع الإنتاج في الإكوادور والعراق بإجمالي بلغ 80 ألف برميل يوميا. وباستثناء التراجع الحاد للإنتاج خلال سبتمبر 2019 على خلفية الهجمات التي تعرضت لها المنشآت النفطية السعودية، بلغ معدل الإنتاج في نوفمبر 2019 أدنى مستوياته منذ 6 أعوام، وفقا لبيانات وكالة بلومبيرغ. وفي ذات الوقت، أظهرت المصادر الثانوية لمنظمة أوبيك انخفاضا حادا في الإنتاج الشهري وصولا إلى 193 ألف برميل يوميا فيما يعزى أساسا إلى انخفاض الإنتاج السعودي بواقع 151 ألف برميل يوميا، والذي قابلته زيادة هامشية للإنتاج من جهة الإكوادور والكويت وليبيا.

«المركزي» يطرح برنامج ابتعاث الكويتيين للحصول على «الماجستير»

طرح بنك الكويت المركزي للسنة السادسة على التوالي برنامج البعثات الدراسية لإيفاد الكويتيين للحصول على درجة الماجستير، وذلك ضمن السعي الاستراتيجي لبنك الكويت المركزي نحو بناء الكوادر والكفاءات الوطنية القادرة على المساهمة في دعم المسيرة التنموية في الكويت، حيث يحرص بنك الكويت المركزي على الاستمرار في تطوير القدرات والطاقات الوطنية العاملة في القطاع المصرفي، نظرا لأهمية هذا القطاع في دفع عجلة الاقتصاد الوطني.

وفي هذا السياق تأتي مبادرة كفاءة التي تتكون من مجموعة من البرامج التي أعدت بناء على احتياجات القطاع المصرفي الكويتي وبغرض تزويده بكفاءات عالية التأهيل والتدريب قادرة على النهوض بالقطاع المصرفي.

ويعد برنامج ابتعاث الكويتيين للحصول على درجة الماجستير من أبرز البرامج في هذا الشأن، حيث يقدم بعثات دراسية في أرقى الجامعات العالمية، في تخصصات التمويل، الاقتصاد، المحاسبة، إدارة الأعمال، المالية الإسلامية، والإدارة المالية الإسلامية، وأنه قد قدم حتى الآن بعثات دراسية الى واحد وعشرين طالبا وطالبة في هذه المجالات. كما يوفر البرنامج للمبتعث عدة مزايا طوال مدة الابتعاث ويمكن تلخيصها في التالي: مكافأة مالية شهرية طوال مدة الابتعاث، تذكرة سفر، مصاريف تأثيث لمرة واحدة، بدل كمبيوتر، تحمل رسوم الدراسة، بدل الكتب والمراجع، تأمين صحي، حضور مؤتمر علمي لمرة واحدة، مكافأة مالية بعد إتمام التخرج، وبدل للشحن لمرة واحدة.

هذا، ويستمر تقديم الطلبات حتى يوم الخميس 28 مايو 2020، كما يمكن للكويتيين من حملة المؤهلات الجامعية الراغبين بالاستفادة من البرنامج، الاطلاع على الشروط والضوابط وآلية تقديم الطلبات عبر الموقع الإلكتروني لمعهد الدراسات المصرفية www.kibs.edu.kw.

«الوطني للاستثمار»: تدفق 3 مليارات دولار أموالاً «غير نشطة» حال ترقية البورصة إلى «MSCI»

قال تقرير متخصص صادر عن شركة الوطني للاستثمار ان عام 2017 سيبقى ماثلا في الأذهان كعام حاسم للبورصة الكويتية حيث بدأت خلاله رحلة الترقية إلى مصاف الأسواق الناشئة. ويعتبر مؤشر فوتسي راسل أول من قام بإعادة تصنيف الكويت كسوق ثانوية ناشئة في سبتمبر 2017 ونفذ ذلك على مرحلتين في سبتمبر وديسمبر من عام 2018.

وقدرت «الوطني للاستثمار» حجم الأموال غير النشطة التي تم تدفقها جراء اضافة الكويت الى مؤشر فوتسي راسل للأسواق الناشئة بقيمة تراوحت بين 950 مليون دولار و1,1 مليار دولار. كما تلقت الكويت نحو 300 مليون دولار إضافية في مارس 2019 من التدفقات غير النشطة المرتبطة بمؤشر فوتسي بسبب إلغاء سقف ملكية الأجانب في البنوك الكويتية.

وبعد انضمام بورصة الكويت إلى مؤشر فوتسي راسل للأسواق الناشئة، أعلنت ستاندرد آند بورز عن عزمها على ترقية الكويت في ديسمبر 2018، لتدخل البورصة الكويتية إلى المؤشرات الرئيسية العالمية بتصنيف الاسواق الناشئة في سبتمبر 2019. وأخيرا، وضعت MSCI في يونيو 2019 شرطين لإتمام الترقية وهما توفير هيكل الحسابات المجمعة وتقابل حسابات الاستثمار قبل نوفمبر 2019. وستتخذ MSCI قرارا نهائيا في هذا الشأن قبل 31 ديسمبر 2019. وحسب ما تم تداوله في هذا الشأن مؤخرا، فقد حققت هيئة اسواق المال تقدما ملحوظا بالتعاون مع بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة على صعيد توفير المعيارين السالفي الذكر قبل الفترة الزمنية المحددة. وفي حال صدور إعلان إيجابي من MSCI في ديسمبر، سيتم إدراج الكويت في مؤشر MSCI للأسواق الناشئة خلال المراجعة النصف سنوية للمؤشر في شهر مايو 2020. ومن المرجح أن يتراوح وزن الكويت في هذا المؤشر بين 0,60٪ و0,64٪ مما سيجذب تدفقات غير نشطة قد تصل إلى 3 مليارات دولار.

جدير بالذكر ان الكويت أحدث سوق خليجي ينضم إلى الاسواق الناشئة بعد قطر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. وبشكل عام ترتبط عملية الترقية إلى الأسواق الناشئة بقدرتها على جذب تدفقات أجنبية أكبر، وهو ما يؤدي إلى تحسن عام في سيولة السوق. كما تساعد الترقية على تنويع قاعدة المستثمرين، وتزيد من جاذبية رأس المال في البلاد، وتحسن مستويات الشفافية وممارسات حوكمة الشركات.

وذكر التقرير أنه في 25 يونيو 2019، قررت MSCI ترقية الكويت إلى الاسواق الناشئة ولكن بشرط استيفاء معيارين قبل نوفمبر 2019، أولهما تعديل هياكل الحسابات المجمعة من خلال توسيع نطاقه ليشمل المستثمرين الأجانب، والثاني يتعلق بالسماح بعمليات تقابل حساب الاستثمار الواحد للمستثمرين الأجانب. وفي وقت إصدار MSCI لبيانها الصحافي، كان يسمح فقط للكيانات المرخصة محليا بالتداول باستخدام حسابات مجمعة وكانت عمليات التقابل متاحة لبعض الحسابات المحلية المستثناة. وجاء القرار بمنزلة مفاجأة للمشاركين في السوق، نظرا لأن هياكل الحسابات الشاملة غير متوافرة في أي من أسواق دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى المصنفة كأسواق ناشئة، كما أن تطبيق عمليات تقابل رقم المستثمر الوطني NIN للمستثمرين الأجانب من قبل المملكة العربية السعودية جاء فقط بعد ترقيتها إلى مصاف الاسواق الناشئة. وما زالت الاسباب غير واضحة وراء تطبيق MSCI معايير أعلى على الكويت من حيث جاهزية السوق. ومع ذلك فقد أعلنت هيئة اسواق المال في أكتوبر 2019 عن اصدار قرارات بتعديل بعض أحكام اللوائح التنفيذية والقواعد المتعلقة بالحسابات المجمعة وعمليات تقابل حسابات عائدة لرقم مستثمر وطني (NIN) واحد وجعلهما متاحين أمام المستثمرين الاجانب. وفي 12 نوفمبر 2019، أعلنت MSCI أنها تسعى لاستشارة آراء الأطراف المعنيين في السوق حتى 29 نوفمبر 2019 بشأن القرارات او التعديلات الجديدة التي سبق ذكرها. وفي حالة الإعلان الإيجابي من MSCI في ديسمبر، من المرجح أن يكون وزن الكويت في مؤشر MSCI للأسواق الناشئة حوالي 0,60٪، ومن المتوقع أن ينتج عن ذلك تدفقات غير نشطة تبلغ حوالي 3 مليارات دولار، وهي أعلى بكثير من التدفقات غير النشطة التي بلغت حوالي مليار دولار أميركي نتيجة الترقية على مؤشر FTSE للأسواق الناشئة. ونتوقع أيضا أن الترقية المحتملة ستؤدي إلى تدفقات نشطة إضافية فضلا عن التدفقات غير النشطة. وتتألف القائمة المؤقتة المحدثة لمؤشر MSCI من 7 مكونات.

وأشار التقرير إلى انه يمكن ملاحظة تأثير مسيرة ترقية MSCI على السوق الكويتي بوضوح من خلال زيادة القيم المتداولة والتدفقات الأجنبية والأداء الذي شهده السوق حتى تاريخه. وبخصوص القيم المتداولة، فقد تجاوزت تداولات السوق الكويتي 22 مليار دولار حتى نهاية أكتوبر 2019، اي نحو ضعف ما كانت عليه في الفترة ذاتها من العام الماضي. وارتفع صافي التدفقات الأجنبية بقوة هذا العام إلى 1,74 مليار دولار حتى أكتوبر 2019 متجاوزا ثلاثة أضعاف التدفقات التي تلقاها السوق خلال الفترة ذاتها من العام الماضي. وحتى إذا تم إقصاء الـ 300 مليون دولار أو نحو ذلك من التدفقات غير النشطة نتيجة رفع حدود الملكية الأجنبية للبنوك في شهر مارس، فإن هذا لا يزال أعلى رقم قياسي للتدفقات الأجنبية على الإطلاق (بيانات بورصة الكويت تعود إلى عام 2008). وقد واصلت الكويت أداءها القوي حتى نهاية شهر نوفمبر من هذا العام، وارتفع مؤشر MSCI الكويت بنسبة 26,8٪ مقارنة بـ 4,4٪ لمؤشر MSCI لدول مجلس التعاون الخليجي و10,6٪ لمؤشر MSCI للأسواق الناشئة. ونعتقد أن ترقب إعلان إيجابي بشأن ترقية MSCI كان دافعا أساسيا وقويا لتفوق اداء سوق الكويت هذا العام، بالإضافة إلى تحقيق نتائج قوية لبعض القطاعات مثل البنوك.

كميفك
KMEFIC

توصية مجلس إدارة «كميفك» بشأن عرض الاستحواذ الإلزامي المقدم من شركة الذكير للتجارة العامة والمقاولات

بالإشارة إلى عرض الاستحواذ الإلزامي المقدم من شركة الذكير للتجارة العامة والمقاولات على جميع أسهم شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي «كميفك» المتبقية، والتي تمثل (25.67 %) من إجمالي أسهم الشركة، ووفقاً لقانون هيئة أسواق المال ولائحته التنفيذية، نود الإحاطة بأنه بعد دراسة العرض المقدم، وبعد الحصول على استشارة مختصة من شركة بيكرتلي للاستشارات بصفتها مستشار الاستثمار المستقل والمرخص له من قبل هيئة أسواق المال، والتي قَيّمت السهم بسعر 60 فلساً للسهم الواحد، فإن توصيتنا هي كما يلي:

إن عرض الاستحواذ الإلزامي المقدم من شركة الذكير للتجارة العامة والمقاولات هو شراء باقي الأسهم المذكورة بسعر 59 فلساً للسهم الواحد، وأن هذا السعر أقل من السعر المحدد في التقييم المشار إليه بفارق بسيط، علماً بأن هذه التوصية غير ملزمة للسادة المساهمين، وأن قرار البيع من عدمه يرجع للسادة المساهمين أنفسهم وفقاً لتقديرهم.

وقد تم نشر هذا الرأي وتقرير مستشار الاستثمار المستقل على موقع شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي «كميفك» www.kmefic.com (المركز الإعلامي).